تطور مداخل الإصلاح الإداري في مصر- أ.د.أحمد السيد الدقن

تطورت مداخل الإصلاح الإداري في مصر بين المداخل القانونية والهيكلية والوظيفية للإصلاح الإداري في النصف الثاني من القرن العشرين لتعبر عن الجيل الأول البيروقراطي للإصلاح الإداري الذي يحاول التعامل مع البيروقراطية كأمر واقع؛ ومن ثم يسعى إلى تحديثها وتطويرها وتنميتها، ولكن مع ظهور ثورة التكنولوجيا المعلومات في سبعينيات/ ثمانينيات القرن العشرين صاحبتها ثورة أخرى فلسفية في علم الإدارة العامة عبرت عنها مدرسة الإدارة العامة الجديدة التي أفرزت اتجاهات فكرية جديدة مثل إعادة اختراع الحكومة وإعادة الهندسة الإدارية والحوكمة Governance.

وبدأ الاتجاه نحو التخلص من البيروقراطية، فالبيروقراطية ليس قدرا جبريا حتميا على الإدارة العامة، وكان من الطبيعي البحث عن مدخل جديد للإصلاح الإداري، لذا كان مدخل التحول الإلكتروني هو الضالة المنشودة لأصحاب الجيل الثاني للإصلاح الإداري، والذي أفرز نموذج الحكومة الإلكترونية والذي استخدم تقنيات الثورة الصناعية الثالثة من الانترنت والحاسبات الآلية الصغيرة والهواتف النقالة وغيرها من التقنيات لميكنة الخدمات الحكومية، ولقد بهر هذا المدخل الجميع، ولكنه لم يحقق الأهداف المنشودة للإصلاح الإداري في مصر في زيادة كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة ليضطلع بدوره المأمول في إدارة التنمية المستدامة للدولة.

وتكمن المشكلة في أنه برغم جهود الإصلاح الإداري المضنية في مصر وتطور المداخل من قانوني/مؤسسي/وظيفي/هيكلي إلى مدخل إليكتروني، فما زالت الشكاوي مستمرة من الروتين والبطء البيروقراطي من المواطنين والمستثمرين، ومازالت مصالح الجماهير والمستثمرين تتعطل؛ مما يعطل حركة الدولة والمجتمع نحو التقدم المنشود.

وفي ظل بزوغ الثورة الصناعية الرابعة المرتبطة بالتطورات التقنية الهائلة والذكاء الإصطناعي، وفي ظل محدودية الإنجاز لمدخل التحول الإلكتروني للإصلاح الإداري في مصر، كان لابد من البحث عن مدخل جديد بديل عن مدخل التحول الإلكتروني؛ ومن ثم يدفع الكاتب بأن التحول الرقمي يمكن أن يشكل المدخل الجديد للإصلاح الإداري كبديل عن مدخل التحول الإلكتروني؛ بما قد يشكل انتقال الإصلاح الإداري إلى الجيل الثالث جيل ما يمكن تسميته بالإصلاح الإداري الرقمي.